http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1530) السنة السادسة - الاربعاء (10) حزيران 2009

في تصريحات لـ (المدى) نواب يشككون بانسحاب القوات الامريكية من المدن نهاية حزيران

مع اقتراب الموعد المحدد لانسحاب القوات الأميركية من داخل المدن العراقية وفقا للاتفاقية الأمنية المبرمة بين العراق والولايات المتحدة وتمهيدا لانسحاب القوات الأميركية كافة من العراق بحلول ٢٠١١،شكك نواب وسياسيون بانسحاب القوات الامريكية من المدن مع نهاية حزيران الحالي حسب الاتفاقية الامنية بين بغداد وواشنطن فيما اشار البعض الاخر الى ان هناك مؤشرات للانسحاب تحتاج الى جدية وتنفيذ حقيقي ، واجمعوا في احاديث لـ (المدى) على ان الانسحاب اذا تم فسيكون انسحابا شكليا . في وقت تراقب لجنة الامن والدفاع بمجلس النواب مراحل الانسحاب وتطبيق بنود الاتفاقية الامنية.

وشككت النائبة لقاء جعفر ال ياسين بانسحاب القوات الامريكية من المدن مع نهاية حزيران الحالي.

بغداد / نصير العوام

وقالت ال ياسين في اتصال هاتفي مع (المدى) امس الثلاثاء: بعيدا عن التصريحات العسكرية والسياسية وحسب مايبدوعلى الوضع الميداني ان القوات الامريكية لن تنسحب من المدن مع نهاية حزيران وفق الاتفاقية الامنية ، واضافت لاتوجد مؤشرات ايجابية للانسحاب كون القوات الامريكية لديها قواعد عسكرية في المدن ، من الصعب ازالتها كما ان تلك القوات ماتزال تتمركز فيها ، فجميع المؤشرات تشير الى بقاء تلك القوات في المدن ، واشارت الى ان القوات الامريكية طلبت تمديد عملية الانسحاب من المدن الى شهرين اخرين بعد حزيران ، بيد ان النائبة ال ياسين لم تخض بتفاصيل طلب التمديد ، وافادت ال ياسين بان التصريحات العسكرية والسياسية التي تصدر من الامريكيين ومن الرئيس الامريكي باراك اوباما بشأن الانسحاب غير صحيحة ، وهي مجرد تصريحات «لكسب الوقت».

وجددت ال ياسين العضوة البارزة في الكتلة الصدرية رفض كتلتها للاتفاقية الامنية ، كما شككت بالانسحاب الكامل للقوات الامريكية من العراق.

وعن دور البرلمان لمتابعة الاتفاقية الامنية قالت ان اغلب اعضاء مجلس النواب يراقبون تنفيذ بنود الاتفاقية ، ولجنة الامن والدفاع تتابع الاتفاقية بجدية ، واضافت سنراقب الانسحاب واذا تطلب الموضوع او حدث اي تغيير في الانسحاب سنستضيف الوزراء والقادة الامنيين.

من جانبه قال النائب محمد البياتي عن الائتلاف العراقي الموحد هناك مؤشرات للانسحاب الامريكي من المدن ، لكن تلك المؤشرات بحاجة الى معرفة مدى جدية الانسحاب.

واضاف البياتي في اتصال هاتفي مع (المدى) امس الثلاثاء ان الانسحاب الامريكي بحاجة الى رأي حكومي عراقي بشأن بقاء القوات داخل المدن.

ودعا البياتي القوات الامريكية الالتزام بالانسحاب ، مرجحا استضافة رئيس الوزراء نوري المالكي بصفته القائد العام للقوات المسلحة في حالة عدم انسحاب القوات الامريكية من المدن .

واشار الى ان لجنة الامن والدفاع البرلمانية تراقب عن كثب عملية الانسحاب ، وبخلاف ذلك سيتم استضافة الوزراء الامنيين .

البياتي ذكر ان القوات الامريكية ماتزال في مرحلة تسليم القواعد العسكرية للقوات العراقية ، متوقعا ان يكون الانسحاب الامريكي من المدن « شكليا.

ونوه الى ان القوات الامريكية قد تطلب تمديد عملية الانسحاب لشهرين اخرين حسب ما اعلن في وسائل الاعلام

وعن جاهزية القوات العراقية لان تحل محلها قال البياتي القوات العراقية كعدد كافية لكن كتسليح وتجهيز لاتزال القوات بحاجة للتسليح والتجهيز .

الى ذلك شكك عضو مجلس رئاسة التيار الوطني المستقل حسين الموسوي بامكانية انسحاب شامل للقوات الامريكية من المدن العراقية مطلع الشهر المقبل.

وقال الموسوي لـ (المدى) امس الثلاثاء نعتقد ان القوات الامريكية ستنسحب جزئيا من المدن ولن يكون انسحابا شاملا وسبب ذلك يعود الى الاختلال الامني الاخير الذي شهدته بغداد وبقية المحافظات ، (حسب تعبيره) .

واضاف الموسوي ان الاصوات تتعالى اليوم للمطالبة باجراء الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية الامنية لان التصويت في البرلمان ، كما يعلم الجميع ، مشروط باجراء استفتاء شعبي في النصف الثاني من العام الحالي.

اما النائب جابر خليفة جابر عن كتلة الفضيلة البرلمانية هو الاخر شكك بانسحاب القوات الامريكية من المدن نهاية حزيران الحالي .

وقال جابر لـ (المدى) امس الثلاثاء لاعتقد سيكون هناك انسحاب كامل للقوات الامريكية من المدن ، كون المؤشرات لاتظهر وجود انسحاب امريكي من المدن ، وتابع :» في حالة الانسحاب فسيكون هناك انسحاب «شكلي» .

مشيرا الى ان عدم الانسحاب سيؤثر على الاتفاقية الامنية خلال عملية الاستفتاء عليها ، متوقعا في الوقت ذاته تمرير الاتفاقية الامنية بصفقة.

مؤكدا ان لجنة الامن والدفاع تمارس دورها الرقابي بمتابعة عملية الانسحاب ، حيث ستتخذ اللجنة قرارات ومقترحات مع المستجدات التي ستحصل في حالة عدم الانسحاب.

فيما قالت النائبة عالية نصيف عن القائمة العراقية هناك اختلاف في التصريحات السياسية والعسكرية ، فالعسكريين يؤكدون حاجتهم للقوات الامريكية ، فيما التصريحات السياسية تشير الى ضرورة الانسحاب من المدن مع نهاية حزيران:

واضافت نصيف لـ (المدى) امس الثلاثاء: حسب التوقيتات والتصريحات تؤشر هناك النية للانسحاب ، لكن التضارب في التصريحات السياسية والعسكرية العراقية ، يجعل من الصعب التكهن عند البعض بالانسحاب او بقاء تلك القوات في المدن .

لكن النائبة نصيف اكدت ان الانسحاب اذا جرى سيكون «شكلياً».

وافادت بان مؤشرات الجانب السياسي تختلف عن المؤشرات العسكرية ، وتابعت الموضوع بحاجة الى تنسيق بين الجانب السياسي والعسكري.

من جهة اخرى شددت كتل برلمانية على ضرورة اجراء الاستفتاء الشعبي على الاتفاق الامني الموقع بين بغداد وواشنطن المقرر نهاية تموز المقبل وطالبوا باتخاذ الاجراءات اللازمة لأجرائه في موعده، فيما انتقدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات البرلمان لعدم سنه قانوناً للاستفتاء على الاتفاق حتى الآن وتحديد المخصصات المالية لإجرائه.

وكان البرلمان قد صوّت أواخر تشرين الثاني العام الماضي بالاغلبية البسيطة على الاتفاق الأمني بعد شهور من الجدل السياسي، مع اجراء استفتاء شعبي على الاتفاق بطلب تقدمت به جبهة التوافق مقابل موافقتها على التصويت.

ويمنح الاتفاق الاساس القانوني للقوات التي تقودها الولايات المتحدة للعمل في العراق بعد انتهاء وصاية الامم المتحدة، كما يتم بموجبه انسحاب القوات الاميركية الى قواعدها خارج المدن العراقية بنهاية حزيران ٢٠٠٩ والانسحاب كليا من العراق في غضون ثلاث سنوات.

واعتبر عضو كتلة التحالف الكردستاني النائب محسن السعدون اجراء الاستفتاء على الاتفاق مهماً، لأنه يعطي قوة للاتفاق، موضحا ان الاستفتاء الشعبي يرفع المسؤولية التي وقعت على عاتق الحكومة والبرلمان الى الشعب العراقي، متوقعا ان يتم الاستفتاء في موعده لسهولته وعدم تعقيده كالانتخابات النيابية او المحلية التي تجرى في البلاد.

من جهته انتقد رئيس المفوضية العليا للانتخابات فرج الحيدري عدم اصدار البرلمان حتى الآن قانون اجراء الاستفتاء، وقال الحيدري ان قرار اجراء الاستفتاء بيد البرلمان مشيراً الى ضرورة توفر ٣ أركان لاجرائه: اولا تحديد الموعد وسن القانون ومن ثم تخصيص الموازنة الخاصة لاجرائه. ولفت الى ان البرلمان لم يرسل أي شيء حول الإستفتاء حيال الاتفاق، ولم يطلب ذلك لا شفهياً ولا تحريرياً من المفوضية. وعلى هذا الأساس فإننا لا نستطيع ان نحدد الاجراءات التي ستتبعها المفوضية. كما ان الحكومة لم توفر لنا الموازنة الخاصة لاجراء الاستفتاء الشعبي والتي تقدر بـ٩٠ مليون دولار.

هذا وتستعد القوات الامنية والعسكرية، لبسط نفوذها على كامل الاراضي العراقية، من شرقها الى غربها ومن شمالها حتى جنوبها، وتأمين حدودها المترامية الاطراف مع دول الجوار الاقليمية، التي سبق وان اتهم بعضها بتسهيل مرور المسلحين الاجانب الى الداخل، بالتزامن مع انسحاب القوات القتالية الاميركية من المدن والقصبات نهاية حزيران الجاري.

ومع مباشرة انسحاب القوات الاميركية من بعض المقار والقواعد العسكرية المشتركة، وكذلك انسحاب نظيرتها البريطانية من البصرة، بدأت وزارتا الدفاع والداخلية بتطبيق تعاون مشترك بينهما من اجل معالجة الثغرات في الخطط الامنية الموضوعة من قبلهما.

وقال الناطق باسم وزارة الدفاع اللواء محمد العسكري ،بدأنا بالفعل وبالتعاون مع وزارة الداخلية بمعالجة الثغرات الموجودة في المنافذ الحدودية التي تستغلها بعض الجماعات الارهابية للتسلل الى البلد، كما باشرنا بتطبيق خطوات عملية وخطط امنية لتوجيه ضربات استباقية للمجاميع الارهابية. واضاف نسعى الى بسط سيطرتنا على كامل الاراضي والقصبات في عموم مناطق البلاد، بالاعتماد على قدراتنا العسكرية التي بدأت بالتنامي تدريجيا ومن دون الاعتماد على ما تقدمه قوات التحالف، مشيرا الى ان القوات الامنية تتحمل ما نسبته ٩٠ في المئة او حتى في بعض الاحيان تصل النسبة الى ١٠٠ في المئة في مسؤولية تنفيذ الواجبات الامنية.

القيادة العامة للقوات المسلحة اصدرت اوامر وتوجيهات لتعزيز الاجراءات الحدودية تحسبا لحدوث خروقات امنية، لاسيما بعد نجاح الاجهزة الامنية المختصة باعتقال شبكات وقيادات كبيرة في الفصائل والتنظيمات المسلحة الساعية الى زعزعة الامن والاستقرار في البلاد.

مصادر نيابية اكدت ان الاجراءات الجديدة التي تم العمل ببعضها فعليا، تتضمن طلعات طائرات مسيرة على الحدود، لاسيما الغربية منها، والتركيز على العمل المخابراتي لبيان مواقع الثغرات الحدودية، والتوجه لنصب كاميرات خاصة تمكن من مراقبة مناطق وعرة او نائية، اضافة الى مضاعفة الاجراءات السابقة كحفر الخنادق ونشر الاسلاك الشائكة وغيرها من الاجراءات الاخرى. الى ذلك، طالب مجلس الوزراء مؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية بدعم جهود الحكومة في تحقيق الأمن والاقتصاد والاعمار ومكافحة الفساد، بعد اتهامات وجهت للقيادات الامنية وبعض المسؤولين الحكوميين من قبل اطراف مشاركة في العملية السياسية.

واوضح بيان حكومي تلقت (المدى) نسخة منه، أن الحكومة حققت إنجازات كبيرة في مجالات الأمن والاقتصاد والإعمار ومكافحة الفساد وأعادت للدولة هيبتها وسيادتها ما يتطلب من مؤسسات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية دعم جهود الحكومة في تحقيق ما تبقى من أهدافها المتمثلة بتحقيق الأمن والاقتصاد والاعمار ومكافحة الفساد.ودعت الحكومة في بيانها إلى ضرورة إدراك السلطات الثلاث لخطورة التداعيات التي تخلفها حملات التساهل في الاتهامات دون دليل وبعيداً عن المعالجات القانونية والدستورية وبالتعاون بين السلطات قبل التشهير الذي يستهدف أعضاء الحكومة والمسؤولين في مؤسسات الدولة المختلفة دون سند قانوني. وطالبت الحكومة من تلك الاطراف بضرورة تحري الدقة والموضوعية والمسؤولية تجاه تعزيز وإدامة العملية السياسية وحماية المنجزات وإدامتها لتفهم الدور الإيجابي الذي يجب أن يقوم به مجلس النواب كسلطة تشريعية والقضاء كسلطة قضائية لتكون السلطات متعاونة وداعمة للسلطة التنفيذية.

من أجل عراق خال من التلوث الاشعاعي

(مرصد الحقوق والحريات الدستورية) يدعو المنظمات العالمية لدراسة ومعالجة التلوث الذي خلفته الحروب

بغداد / المدى

في ظل تزايد الاحصاءات التي تشير الى انتشار الاشعاعات بشكل كبير في العراق ، دعا مرصد الحقوق والحريات الدستورية الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ومنظمة الصحة العالمية WHO والوكالة الدولية لأبحاث السرطان،الى تبني مشروع شامل لتنظيف المناطق الملوثة في العراق من الاشعاعات وتشكيل هيئة دولية متخصصة تعتمد الإدارة البيئية الطارئة، لدراسة ومعالجة التلوث الذي خلفته الحروب الأخيرة، وبالأخص الإشعاعي، وتداعياته البيئية والصحية في العراق. ومساعدة الحكومة العراقية جدياً وبكافة السبل في معالجة مرضى السرطان، وغيره من الأمراض التي نجمت عن ملوثات الحروب، والتخفيف من معاناتهم.

وقال المرصد في تقرير اصدره ان العراق واجه خلال العقود الماضية عديداً من الحروب التي كانت لها أنعكاسات سلبية خطيرة على أرواح المواطنين، إذ عانى المجتمع من مشاكل سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وصحية وبيئية ادت الى وقوع الآلاف في براثن الموت أو الإصابة بالأمراض أو الإعاقة.

واشار الى ان العراق يشهد اليوم استفحال خطر جديد يفتك بالأرواح ويخلف الضحايا من النساء والرجال والشيوخ والأطفال حتى الرضع منهم، إذ تشهد البيئة العراقية (وعلى وجه الخصوص في وسط البلاد وجنوبها) انهيار الوضع الصحي ووقوع ضحايا للتلوث الإشعاعي الذي عاث بأرض العراق خراباً ،بعد ان أدت الحروب وحالات السرقة والنهب لحاويات الإشعاعات النووية وغيرها الى انتشار أمراض سرطانية، أورام خبيثة، وتشوهات ولادية، وولادات ميتة وعقم، وغيرها. واوضح التقرير ان أحدث تقرير طبي صادر عن وزارة الصحة افاد بأن نحو ٦٤ ألف شخص أصيبوا بالسرطان خلال السنوات الخمس الماضية ، كما ذكر في التقرير الذي أعد من قبل ستة من المتخصصين بأمراض السرطان أن «الإحصائيات المتوافرة في المحافظات ، باستثناء تلك التابعة لإقليم كردستان، تؤكد إصابة ٦٣ ألف و٩٢٣ شخصاً بالسرطان خلال السنوات الخمس الماضية، منهم ٣٢ ألف و٢٨١ من الذكور و٣١ ألف و٥٥٢ من الإناث، تعرض أغلبهم الى الموت، ويشكل الأطفال والنساء المصابون النسبة الأكبر. واضاف كما يقع (٥- ١٠) ضحايا شهرياً بين (قتيل ومصاب) بانفجار المخلفات الحربية (الألغام والصواريخ) التي كان أغلب ضحاياها من (الأطفال والمزارعين ورعاة الاغنام) وفقاً لإحصائيات المرصد لإعمال العنف في العراق. وبين المرصد بأنه تلقى نداء من حملة (من أجل عراق نظيف من المخلفات المشعة)والتي أعدها لفيف من الأكاديميين والخبراء والباحثين والناشطين البيئيين والأطباء الاختصاصيين العراقيين في الداخل والخارج، بهدف تنظيف العراق من ملوثات الحرب وإنقاذ من تبقى حياً من مرضى السرطان وغيرهم من ضحايا الحرب،مبينا ان الحملة تحظى بدعم العديد من الأطباء والأفراد العرب والأجانب، وجمعت أكثر من ٣٠٠٠ توقيعاً، وهي تهدف الى لفت أنظار الرأي العام المحلي والدولي الى وجود كارثة صحية وبيئية في العراق وسط عجز مادي وعلمي.ونوه الى ان الحملة تعرضت الى التهميش من جانب الحكومة ووسائل الاعلام، فضلا عن اتهامها بأنها مسيّسة .وحدد المرصد على ضوء دراسة قال انه اجراها لواقع هذه الإصابات من الناحية العلمية والإنسانية أهم المشاكل العالقة في ظل الصمت الحكومي، مما يسهم بشكل كبير في تفاقم أعداد الإصابات والوفيات من هذا المرض ،والتي جاء فيها وجود مخلفات وركام الحروب الملوثة باليورانيوم متروكة في العراء، من دون اتخاذ السلطات المعنية تدابير إزاءها، الأمر الذي يشكل تهديداً على صحة الانسان وحياته، لكون هذه المواد مشعة وسامة. وشدد المرصد على ما جاء في نداء حملة (من أجل عراق نظيف من المخلفات المشعة)،مطالبا بالدعوة الى مناصرة حملة من أجل عراق خال من التلوث من قبل جميع المؤسسات العلمية والصحفية والمعاهد والجامعات العراقية، اضافة الى تقديم الدعم الحكومي والاستعانة بالخبراء والتكنولوجيا والأجهزة والمعدات اللازمة لتنظيف البيئة العراقية من الملوثات، كما نطالب وزارة الصحة بتقديم إحصائيات بعدد المرضى ورصد ميزانيات خاصة بالتعاون مع مجالس المحافظات، إذ لا توجد قاعدة بيانات للمصابين.

ودعا المرصد الى إرسال فريق علمي عراقي متخصص لرصد الاشعاعات في المناطق الملوثة،والعمل على فتح مستشفيات خاصة بمرضى السرطان والاورام الخبيثة وبوسائل تشخيص من أجهزة ومواد كيمياوية متطورة لتقديم التشخيص والعلاج للمرضى، اضافة الى تفعيل دور مجلس السرطان الذي جرى تشكيله في إطار برنامج السيطرة على السرطان في البلد، وتقديم الدعم والاسناد من قبل الدولة ليتمكن من اداء مهامه، كون هذا المجلس يمارس نشاطه حاليا ضمن الامكانيات القليلة المتاحة إذ لا توجد منظمات تدعم وتسيطر على السرطان، كما ان وزارة الصحة لا تستطيع تقديم الدعم الكافي.

وطالب المرصد ايضا بإنشاء مشروع دولي يتم من خلاله تبني المرضى العراقيين، وان تعمل الحكومة على وضع اليات واقعية وجادة لازالة المخلفات الحربية من الالغام وغيرها.

الشرطة تتدرب على تحليل الحمض النووي لملاحقة الارهابيين

بغداد / وكالات

في أول خطوة لتحليل الحمض النووي في العراق أنشئ منذ سبعة اشهر معمل تحليل الحمض النووي الذي يعتبرجزءاً مهماً من الجهود التي يبذلها العراق لتعزيز قواته الامنية قبل انسحاب القوات الامريكية المقاتلة من مراكز المدن هذا الشهر. وفي المختبر الجديد للطب الشرعي يتدرب أفراد من الشرطة بمستوى راق ويجرون اختبار بحث عن أدلة وراثية تفيدهم بملاحقة المسلحين. ويقول مسؤولون: ان منشآت عادية مثل معامل تحليل الحمض النووي سوف تتيح امكانية اجراء تحقيقات جنائية احترافية قائمة على الادلة المادية بدلا من الاساليب الحالية التي تنطوي عادة على إلقاء القبض على المشتبه بهم واحتجازهم لفترات طويلة دون توجيه اتهامات لهم.والان لدى العراق نحو نصف مليون ضابط شرطة يجري اعدادهم لتولي زمام الشؤون الامنية مع انسحاب القوات الامريكية تدريجيا من العراق. وفي الشأن ذاته تقوم وحدة من الشرطة مختصة بتدريب الكلاب على اكتشاف المتفجرات وهي مسألة ضرورية في الدولة التي أودت فيها تفجيرات السيارات الملغومة والتفجيرات الانتحارية بالاف الارواح. وفي ساحة التدريب يقف خمسة من رجال الشرطة بينما يقود احد المتدربين كلبا من نوعية الراعي البلجيكي ليمر من امامهم وقد امسك به من سلسلة حول رقبته. وحين يصل الى الرجل الذي يخفي العبوة الناسفة المزيفة يجلس لتنبيه مدربه.ويقول العميد محمد مصحب رئيس الوحدة «الان التدريب يعتمد ١٠٠ في المئة على كوادرنا العراقية» مضيفا أن ٣٠ شرطيا يشاركون في الدورة التي تستغرق ثمانية أسابيع.وأضاف في ممر وضعت به أقفاص الكلاب «الان حتى لو أراد الامريكان أن يخرجوا ليس أمرا مهما عندنا.»وفي ادارة أخرى من هيئة التدريب التابعة لوزارة الداخلية تتلقى نحو ٥٠ امرأة دروسا في الحاسب الالي. ويأملن في التخرج في تشرين الثاني ليصبحن اولى الشرطيات العراقيات اللاتي يصلن الى رتبة ضابط. من جانبه قال الكولونيل لاري سوندرز المستشار البارز للواء جاسم حسن رئيس هيئة التدريب والتأهيل: ان الاولوية الاولى هي تشكيل قوة شرطة كبيرة بما فيه الكفاية لديها القدرة على تأمين البلاد.وأضاف «الخطوة التالية هي ما نحن فيه الان وهي منحهم تدريبا مقبولا دوليا» مشيرا الى أن معلمين عراقيين يقدمون التدريب.وقال اللواء حسن رئيس هيئة التدريب والتأهيل: ان عدد ٥٠٠ الف ضابط شرطة كاف لكن من الضروري تدريبهم على مهارات متنوعة. وأضاف»العدد قد يكون عنصرا فاعلا ولكن ليس العنصر الوحيد في استتباب الحالة الامنية، يبقى كيف نستطيع استثمار هذا العدد.»ومضى يقول «اذا استطعنا أن نحسن استخدام هذا العدد فبالتأكيد سيكون لدينا جهاز شرطة قوي وفعال في الساحة.»